

هل تستكمل واشنطن الاستدارة..؟!

عبد السلام حجاب

السؤال المنطقي لماذا يستقير الوزير كيري اجتماع واشنطن مفتحاً جانباً دبلوماسياً الهاتف المعتمدة مع الوزير لافروف فيحضر إلى موسكو للاقادة الرئيس بوتين ويعقد محادثات استكملها بتفاصيلها مع نظيره لافروف وامتدت لساعات طويلة إذا لم يكن في جعبته مسألتان رئيسيتان: ١- أشكال التعاون الفعال في محاربة الإرهاب من دون انتقائية وتنفيذ القرار ٢٢٥٢. ٢- سيل دفع جهود استئناف العملية السياسية لمحادثات السوريين في جنيف بحسب قرار مجلس الأمن الدولي ٢٢٥٤ وعدم السماح بطرح شروط استقرارية مسيئة تقف وراءها وتدفعها أطراف سعودية وتركية وقطرية وضعت رهناتها وطموحاتها في سلة الإرهاب الذي أصبح خطراً يهدد الجميع، وهو ما أشار إليه الوزير لافروف في مستهل لقائه مع كيري قائلاً: إن «العملية الإرهابية في نيس ستقبل التعاون بين روسيا والولايات المتحدة بشأن سورية، وأعلن في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره الأميركي أن واشنطن وموسكو اتفقتا على محاربة تنظيمي داعش وجبهة النصرة الإرهابيين بلا هوادة». وليس بعيداً عن فحوى المحادثات واللقاء مع الرئيس بوتين فقد تلقى الوزير كيري مغازي إشارة الرئيس أوباما «لن نتخلى عن الدبلوماسية لتسوية الأزمة في سورية» وكان الرئيس بوتين قال مستقبلاً لقاءه مع الوزير كيري «مكالمتي الأخيرة مع الرئيس الأميركي أوباما تعززت فتتي بتحقيق تقدم على طريق حل الأزمة في سورية». ورغم أهميته، فإنه لا يمنع من طرح السؤال مجدداً، هل تسعى لكن ذلك، رغم أهميته، فإنه لا يمنع من طرح السؤال مجدداً، هل تسعى

لا شك بأن جريمة الدهس الجماعي المدانة التي تباها لاحقاً تنظيم «داعش» الإرهابي وراح ضحيتها ٨٤ مواطناً فرنسياً وغير فرنسي في أحد شوارع مدينة نيس الساحلية وما أعلنته وكالة أنباء الأناضول الرسمية عن مقتل ٩٠ شخصاً وإصابة ١١٥ آخرين واعتقال المئات من العسكريين المشاركين بالانقلاب وعاشته مدينتا أنقرة وإسطنبول منذ ليل الجمعة الفائت وما يزال يلف الغموض أسراره وتداعياته حتى قال مراقبون: «إن تركيا بعد الانقلاب لن تكون كما قبله». وقالت الخارجية الروسية: «إن احتدام الأوضاع في تركيا يشكل خطراً على الاستقرار الدولي والإقليمي»؟! إذا ما حدثان رغم الفارق النوعي بينهما وأهداف كل منهما، إلا أنهما سيريان بأثقلهما فوق طاولة اجتماع وزراء دفاع الدول المشاركة فيما يسمى التحالف ضد «تنظيم داعش» في العشرين من الجاري بالقرب من واشنطن بعد عام على انعقاد الأول في بروكسل. ويحكم البدهي ألا يتم حضور روسيا هذا الاجتماع لأسباب بينها:

١- لقد أسقطت موسكو واقعيًا بمشاركتها الشرعية إلى جانب سورية في محاربة الإرهاب أقتعة عديدة أرادت نصب شبكاتها السياسية والجيوستراتيجية لتحقيق مكاسب لحالف الإرباب. ٢- إن روسيا ليست في «ثبات» ولا مع توجهات تحالف مزدوج المعايير في السياسة وانتقائي زراعي في محاربة الإرهاب. ٣- ليس منطقياً أن تكون موسكو شاهداً على رسم سياسات قائمة ووضع صيغ مرمزة لإدارة التفاصيل الشيطانية غير المستعجلة التي تعيق الاستدارة الأميركية، قبيل موعد الانتخابات الرئاسية، لكن

تقارير عن مساع لعقد «الرياض ٢» والهدف توسيع «العليا للمفاوضات»

محاولة سعودية للالتفاف على الاتفاق الروسي الأميركي محاولة جديدة وتأكيدهم للانفراد بتسمية الوفد المعارض

الاطراف في سورية، على أن تجلس حول طاولة المباحثات وتبدأ بالحوار السوري السوري الكامل والشامل والحقيقي»، وشدد على دعوة جميع الأطراف «من دون استثناء». ووجه لافروف انتقاداً غير مباشر لدي ميستورا، عندما اعتبر أن دور الوساطة الأيمنين لم يكن فعالاً خلال محادثات جنيف، وأشار إلى أنه لم يكن ممنوعاً خلال جولات المحادثات السابقة التوصل إلى النتائج المرجوة عبر أسلوب المفاوضات غير المباشر، وترفض الحكومة السورية، مدعومة بالموقف الروسي، الانتقال إلى المحادثات المباشرة قبل إعادة النظر في تشكيلة الوفد المعارض، ليضمن «أوسع طيف» من المعارضات، وفقاً لمطوق القرار ٢٢٥٤. وتقررت «العليا للمفاوضات» في تنصيب الوفد المعارض، وقبلت الأمم المتحدة بذلك، وأرسل دي ميستورا الدعوات إلى محادثات جنيف لـالعليا للمفاوضات» بوصفها طرفاً مفاوضاً، على حين أرسل إلى أطراف معارضة أخرى دعوات شخصية وحدهم بورهم بالاستشاري للمبعوث الأممي، وتحت الضغط التركي، امتنع عن دعوة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي إلى المحادثات.

الهيئة (العليا للمفاوضات) طلب ضم مجموعات معارضة من دون الرجوع إلى جميع الأعضاء الذين حضروا مؤتمر الرياض ١، مشيرة إلى أن «الأطراف المعارضة التي تنوي الهيئة ضمها، طلبت بتعديل على البيان الختامي لمؤتمر الرياض». ومددت «الهيئة العليا للمفاوضات» اجتماعها المنعقد في الرياض إلى يوم أسبوعاً بعد أن كان من المفترض أن ينتهي يوم السبت، ويبحث المجتمعون رؤية «الهيئة العليا للمفاوضات» الموحدة للمرحلة الانتقالية المقبلة.



من الاجتماع الأول لفصائل المعارضة في السعودية

والقاهرة وحميميم، والتي تُصّر أطراف دولية على وجودها ضمن وفد المعارضة، إلى محادثات جنيف. وتحدثت المصادر عن توتر أعقب الجولة الثالثة من محادثات بين «الهيئة العليا للمفاوضات»، وبين أطراف المعارضة من الائتلاف وهيئة التنسيق، و«العليا للمفاوضات»، التي تشكلت كي تكون

الدوي ذي الرقم ٢٢٥٤ الصادر في كانون الأول من عام ٢٠١٥ الماضي.

ونص القرار (٢٢٥٤) في بنده العاشر على تكليف المبعوث الأممي إلى سورية ستيفان دي ميستورا بالعمل على «جمع أوسع طيف ممكن من المعارضة التي يختارها السوريون»، مبيّناً أن مجلس الأمن الدولي «أخذ علماً بالاجتماعات التي جرت في موسكو والقاهرة وغيرها من المبادرات بغاية الوصول إلى هذا الهدف، ولحظ خصيصاً الفائدة الناتجة عن الاجتماع الذي جرى في الرياض».

ونشرت صحيفة «العربي الجديد» الممولة من قطر، فحوى معلومات يتناقلها معارضون من الائتلاف وهيئة التنسيق الوطنية المعارضين، تفيد بأن السعودية تحضر لعقد مؤتمر ثانٍ للمعارضة السورية في عاصمتها الرياض، لضم طيف أوسع من تيارات المعارضة التي لم تحضر المؤتمر الأول، الذي انعقد في كانون الأول الماضي وتخص عن تأسيس «الهيئة العليا للمفاوضات». ونقلت الصحيفة عن «مصادر مطلعة»، لم تسماها أن هناك «تخصيراً» لتوسيع «الهيئة العليا للمفاوضات»، وضم جميع أطراف المعارضة السورية، «يمن فيها معارضو مؤتمرات موسكو

الوطن

تدل مؤشرات على وجود مساع سعودية من أجل الائتلاف على الاتفاق الروسي الأميركي الأخير فيما يتعلق بتضمين المعارضة في المحادثات السورية السورية التي ترعاها الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد تسربت أنباء عن وجود تحضيرات سعودية لعقد مؤتمر ثانٍ للمعارضة السورية بهدف توسيع «الهيئة العليا للمفاوضات» عبر ضم شخصيات من منصات القاهرة وموسكو وحميميم. واستشعرت السعودية ضرورة التحرك بعد توصل وزير الخارجية الأميركي جون كيري والروسي سيرغي لافروف يوم الجمعة المعارضين، إلى اتفاق جديد بشأن تعزيز التعاون الأميركي الروسي الاستخباراتي ضد جبهة النصرة فرع تنظيم القاعدة في سورية وتهيئة الأجواء لاستئناف المحادثات في مدينة جنيف السويسرية. ومن خلال هذه الجهود تحاول الرياض الانفراد بمسألة تشكيل الوفد المعارض تماماً كما فعلت خلال الجولات السابقة من المحادثات، ضاربة عرض الحائط بما ورد في بياني فيينا، واتفاقات المجموعة الدولية لدعم سورية، وقرار مجلس الأمن

اعتبر أن الحل سيكون وفق القرار ٢٢٥٤ وليس بيان جنيف ١ خدام لـ«الوطن»: اللقاء القادم سيكون «موافقات» وليس «مفاوضات» والنظام التركي سيزيد انفتاحه إيجابياً

الهدنة مع توصيل المساعدات الإنسانية، وتهيئة الظروف لانطلاق عملية سياسية تؤدي إلى «النتائج الإيجابية». هذا الاتفاق الروسي الأميركي الجديد يهدف إلى الوصول لوقف إطلاق نار طويل الأجل، وتفعيل جهود سائدة الإصلاحات السياسية في سورية وفقاً للقرار الدولي (٢٢٥٤).

وفي تصريحه لـ«الوطن»، قال خدام: «الحل الصحيح هو القرار ٢٢٥٤ وليس بيان جنيف واحد، وإن كان مغتالاً بالاجتماع الذي جرى بين المسؤولين الروس ووزير الخارجية الأميركية قال خدام: «أعتقد أن الظروف الآن هي الأكثر نضجاً للحل». سنباترو الحل هو السيناريو الذي طرحه الروس وتحديثاً عنه لهيئة التنسيق الوطنية لقوى المعارضة الديمقراطي قبل أن يتم تنفيذ العملية في سورية. وبالتالي هو حكومة جديدة وستور جديد وانتخابات بعد ١٨. بمعنى الحل نفسه الذي جاء في القرار ٢٢٥٤. وإن كانت المحادثات السورية السورية سوف تستأنف في جنيف الشهر الجاري أو المقبل قال خدام: «أعتقد أنها سوف تستأنف قريباً». وأضاف: «فناهي الشخصية أنها لن تكون نوعاً على ما سوف يطرح من قبل الراعيين الأساسيين الروس والأميركان».

التي سبق افتتاحها نحو سورية، معرباً عن تأكده أن بلاده ستعيد العلاقات مع سوريا طبيعتها، ومشهداً على أن ذلك لا عودة عنه. ولغت خدام إلى أنه «رغم كل ما جرى في حلب (من) تقدم الجيش وحصار المسلمين) هم ضامنون سواء تركيا أم الأميركيان على الرغم من أن ما جرى في حلب يعتبر انعطافاً حقيقياً وإستراتيجياً جدياً». وأضاف: «أردوغان سيكون أضعف بعد الانقلاب ولذلك سيكون الدور التركي اتجاه سورية إيجابياً». وتابع: «الحل السياسي لن يكون بعيداً». وجرى في ليل الجمعة الماضي محاولة انقلاب فاشلة في تركيا، حيث قامت بها مجموعة عسكرية تابعة للجيش التركي واستمرت لساعات قبل أن تستخدمها المخابرات والشركة المحلية والمسجد التي كان لها الدور الأكبر في تأجيج الجمهور الديموي الموالي للرئيس السوري رجب طيب أردوغان. ودفعه إلى الشارع ليقف في مواجهة المجموعة الانقلابية.

وفي تصريح لـ«الوطن»، قال خدام: تركيا تستعمل إعاقلة أي حل لكن وحدها لا تستطيع أن تفرض حلاً. الحل هو لدى الروس والأميركان». وأضاف: «من وجهة نظري التعامل الروسي التركي وتحول الإرهاب إلى مشكلة عالمية.. سيجعل الجهود الآن تتضافر لإنهاء المشكلة السورية». وأردوغان سيكون أضعف بعد الانقلاب فلقد تبين أن لديه مشكلات كبيرة في الداخل، ومن ثم سيجتهد للملحة جراحه ولذلك الدور التركي اتجاه سورية سيكون إيجابياً، وأعتقد أنها سوف تسهل أي حل وخصوصاً بعد تنامي ظاهرة الإرهاب». لافتاً إلى أنه «كان هناك عاظم على الانفتاح (على سورية) قبل الانقلاب». ووضى رئيس الحكومة التركية بن علي يلدريم الأسبوع الماضي خطوة أبعده، مكملاً الاستدارة



من ورشة المجلس الكردي مع منظمة نداء جنيف في سويسرا

المجلس الكردي يكشف تفاصيل ورشته القانونية في جنيف

الوطن

كشف «المجلس الوطني الكردي» المعارض عن أن ورشة العمل التي نظمت بالتعاون مع منظمة «نداء جنيف» في سويسرا، حول القانون الدولي الإنساني، تناولت المسائل القانونية والسياسية في أوقات الحرب والنزاعات. وحسب مواقع كردية، فقد أقيمت الورشة في مقر منظمة «نداء جنيف» في سويسرا وشارك في الورشة التي استمرت على مدار يومين التاسع والعشرين من الشهر الجاري، قيادات من المجلس من بينهم رئيس المجلس إبراهيم بروج، وتناولت المسائل القانونية والسياسية في أوقات الحرب والنزاعات، بما في ذلك القواعد العامة لحماية المدنيين في الصراعات المسلحة، والتزامات قوات «البيشمركة» لإجراء التدريبات حول القانون الدولي الإنساني والوضع الإنساني المرتبط بالأوضاع في العراق وسورية.

وكان التركيز على قواعد حماية الأطفال من هذه الصراعات، وحظر العنف الجنسي والقضاء على التمييز بين الجنسين، وحظر الألغام المضادة للأفراد، وتدابير الانقصاص والانتقام والمساعدة الإنسانية، بحسب المجلس الكردي المعارض.

كما تناولت الورشة في نهايتها، التحديات والإنجازات في القضايا الإنسانية للمجلس ودور في الصراع الدائر في سورية عموماً وفي المناطق التي فيها الكرد خصوصاً، وكيفية العمل مستقبلاً مع مكتب الشؤون القانونية التابع للمجلس الكردي في سورية. وبحسب المجلس فإن الورشة تمت إدارتها من جانب ثلاثة مدربين متخصصين في المجالات الحقوقية القانونية والإدارية الإنسانية وهم «كارولين نعمة مستشارة المواضيع القانونية، وأنكي سيوبورغ مديرة برنامج أميركا اللاتينية والمنطقة الكردية، محمد بالجي مدير برنامج الأوسط». وتولت مصادر إعلامية معارضة عن عضو المجلس حسن عيسى أن هذه الورش تأتي في «إطار تعريف المجلس الكردي الورشة حول الحل في سورية، وحل القضية الكردية بالدرجة الأولى والتأكيد على النظام الفدرالي لسورية المستقبل وتمتع جميع المكونات بحقوقهم المتساوية على الأراضي السورية».

الورشة التي عقدت تحت مظلة «نداء جنيف» لـالمجلس الوطني الكردي» في سورية، والذي يتم تموله من معهد (IFA) التابع لوزارة الخارجية الألمانية، وبين منظمة «نداء جنيف»، وهي منظمة إنسانية غير حكومية مقرها جنيف تعمل في كافة أنحاء العالم بهدف حماية المدنيين الأطفال والنساء من آثار النزاعات وعدم استخدام الألغام المضادة للأفراد تقوم على تدريب المجموعات المسلحة غير المرتبطة بالدول في القانون الدولي الإنساني.

«الديمقراطية» تسمح لعدد من أهالي «سلوك» بالعودة إلى منازلهم وقريباً «أغبيس»



عناصر من «سورية الديمقراطية» على تخوم الرقة

وقال: «أنا عربي وأكذب كل الكلام حول موضوع التهجير وهناك من زحوا نتيجة تورطهم مع الجماعات الإرهابية»، مشيراً إلى أن العمل جارٍ مع «الجهات الأمنية» و«حركة المجتمع الديمقراطي» و«الإدارة الذاتية» لعودة النازحين، على حين ستتم محاكمة من تورط بأعمال إجرامية بضمن لجنة العشاير.

«تم السماح لـ ٦٠ عائلة بالعودة إلى منازلهم منذ أمس الأول وحتى اليوم (أمس الأحد)، مبيّناً أن الضرويات الأمنية وهجمات تنظيم داعش المدرج على القائمة الدولية للتنظيمات الإرهابية والمعارض الدائرة في المنطقة في ما حال دون العودة للمدنيين إلى البلاد». وأشار محمشوش إلى أنه سيتم السماح لـ ١٥٠ عائلة أخرى من أصل ٥٠٠ بالعودة إلى قرية أغبيس، إضافة إلى السماح لبعض العوائل بالعودة إلى قرى ريف مدينة رأس العين، نافياً وجود أي شيء يدعى «التهجير».

سمحت «قوات سورية الديمقراطية» التي تعتبر وحدات «حماية الشعب» ذات الأغلبية الكردية عموماً للقرى، لعدد من أهالي بلدة سلوك في ريف الرقة الشمالي، بالعودة إلى منازلهم، بعد عام من النزوح، معتبرة أن المعركة الدائرة في المنطقة حالت دون السماح بعودتهم. ونقلت وكالة «سمارت» للأنباء المعارضة، عن عضو ديوان المجلس التشريعي في «الإدارة الذاتية»، وعضو لجنة العشاير العربية، أكرم محمشوش قوله: إنه

وكالات